مصر والبريكس: منافع متبادلة

بقلم/ عبد المعطي أبو زيد

رئيس التحرير

تتولى مصر اهتماماً كبيراً بتعزيز منظومة علاقاتها الدولية مع العديد من التجمعات الاقليمية والدولية، السياسية والاقتصادية على السواء.

ومن بين هذه التجمعات التي تحظى باهتام مصر، تجمع «البريكس» الذي انشئ عام 2009 ويضم في عضويته كلاً من: الصين والهند وروسيا والبرازيل وجنوب أفريقيا.

وتعد مصر من بين (40) دولة تقدمت بطلبات لعضوية هذا التجمع العالمي الذي تتزايد أهميته في عالم اليوم كتجمع سياسي عابر للقارات والثقافات والأيديولوجيات، الأمر الذي يخفف حدة حالة الاستقطاب التي يشهدها العالم حالياً، ويخلق كياناً جماعياً يعطي الأولوية لتبادل المنافع بدل تبادل الرعب، ويكثف التعاون بدلاً من الصراع والتنافس، ويبحث عن المصلحة المشتركة بديلاً عن الاستقطاب والعقوبات المتبادلة.

وتمتلك مصر الكثير من المعطيات التي دفعت تجمع «بريكس» إلي دعوة مصر إلي الانضمام لعضوية التجمع مع (5) دول دول أخري.

في مقدمة هذه المعطيات، أن مصر تملك سجلاً سابقاً في التعامل مع البريكس كتجمع، ومع كل دولة من دوله أيضاً.

فالرئيس عبد الفتاح السيسي شارك من قبل في قمتين لمجموعة البريكس، الأولى في عام 2017 ثم القمة الأخرى في العام الماضي 2022 وذلك بدعوة من تجمع البريكس والدولة المضيفة للقمة، تقديراً لأهمية مصر ومكانتها السياسية والاستراتيجية والاقتصادية.

كـما أن مـصر قـد انضمـت بالفعـل إلى بنـك التنميـة التابـع لتجمـع البريكـس وأصبحـت عضـواً كامـل العضويـة في هـذا البنـك منـذ المصادقـة عـلى هـذا الانضـمام في شـهر مـارس المـاضي.

في الوقـت نفسـه، فـإن مـصر تملـك علاقـات وثيقـة ومكثفـة مـع جميـع أعضـاء تجمـع البريكـس عـلى الصعيـد السـياسي والاسـتراتيجي، وأيضـاً عـلى الصعيـد الاقتصـادي حيـث أن الـدول الخمـس الأعضـاء في التجمـع هـي مـن أهـم شركاء مـصر في كل مجـالات الاقتصـاد والتنميـة، في الاسـتثمار والتجـارة ونقـل التكنولوجيـا وتبـادل الخـبرات وغـير ذلـك، حيـث بلغـت قيمـة التبـادل التجـاري بـين مـصر ودول البريكـس العـام المـاضي (2022) أكـثر مـن 25 مليـار دولار.

ولا شـك أن عضويـة مـصر في تجمـع البريكـس التـي سـتبدأ رسـميا في ينايـر 2024 بعـد قـرار قمـة «بريكـس» بدعـوة مـصر للانضـمام إلي عضويـة التجمـع سـوق تعـود بالكثـير مـن الفوائـد والمنافـع للطرفـين: مـصر، ودول البريكـس.

فمـن جانـب مـصر، فـإن عضويـة هـذا التجمـع الـذي يضـم قبـل توسـعه - أكـثر مـن 40 % مـن سـكان العـالم، و 26 % مـن مسـاحة العـالم، وأكـثر مـن 30 % مـن الناتـج العالمـي كـما سيسـاهم في النمـو العالمـي بأكـثر مـن 30 % حاليـاً، إن عضويـة مـصر في هـذا التجمـع الكبـير مـع مـا تتيحـه العضويـة مـن إعفـاءات وتحريـر للتبـادلات التجاريـة وتكثيـف للعلاقـات الاقتصاديـة والثقافيـة سـوف تفتـح آفاقـاً أوسـع للحركـة الاقتصاديـة والتجاريـة أمـام الصـادرات المصريـة والتعاون الاسـتثماري، كـما يزيـد مـن مرونـة الحركـة السياسـية لمـصر عـلى الصعيـد العالمـي، بعيـداً مـن المنـاخ الحـاد الراهـن.

في الوقـت نفسـه، فـإن اتجـاه تجمـع البريكـس إلى التخلـص تدريجيـاً مـن الاعتـماد عـلى عملـة بعينهـا في المعاملـات التجاريـة، سـوف يكـون بمثابة تحـول كبـير في النظام المـالي والنقـدي الـدولي، ويحـرر الاقتصـاد العالمـي مـن هيمنـة العملـة الأمريكيـة - والعملـة الأوروبيـة أيضـاً – ويوفـر مسـاحة أوسـع لحركـة تمويـل التجـارة والتنميـة في دول المجموعـة وفي الكثـير مـن الـدول الأخـرى.

في الوقـت نفسـه، فـإن انضـمام مـصر إلى عضويـة تجمـع «بريكـس» يحمـل الكثـير

مـن الإضافـات المهمـة لهـذا التجمـع، فمـصر دولـة ذات تأثـير إقليمـي وقـاري وعالمي كبـير، بدورهـا وسياسـتها وحركتهـا السياسـية ومكانتهـا الثقافيـة في دوائـر عديـدة، إضافـة إلى موقعهـا الاسـتراتيجي بـين قـارات العـالم، وممـر للتجـارة الدوليـة، كـما تنفـرد مـصر بامتـلاك روابـط مـع مجموعـات مـن القـوى السياسـية والاقتصاديـة الاقليميـة والدوليـة، كالمجموعـة العربيـة، والقـارة الأفريقيـة، واتفـاق الشراكـة مـع القـارة الأوروبيـة وغـير ذلـك مـن شـبكات سـوف تمثـل إضافـة للفضـاء الاقتصـادي والسـياسي لتجمـع البريكـس، فضـلاً عـما تتمتـع بـه مـصر حالياً مـن اسـتقرار أمنـي وسـياسي وسـط محيـط حافـل بالإضطرابـات، ومـا تمتلكـه مـن قـدرات اقتصاديـة قـادرة عـلى تجـاوز الصدمـات الدوليـة الراهنـة والعـودة إلى مسـار النمـو والتقـدم.

إن الحركـة المصريـة الدؤوبـة في كل دوائـر علاقاتهـا، تدعـم وتعـزز طموحهـا للانطـلاق نحـو الغـد الأفضـل، فقـد كانـت وسـتظل مـصر ذات وزن كبـير يضيـف إلى كل تجمـع تشـارك فيـه عـلى أسـاس مـن تبـادل المنافـع مـع كافـة الـدول والمجموعـات الدوليـة.